

موجهها الى تحقيق هذه الأغراض لتسير الانسانية بخطى ثابتة في طريق  
النهوض والفلاح  
والآن وقد أتينا على شيء من طبيعة ومدى تدخل الدولة فلنرجى  
بعض التفاصيل حين الكلام عن التشريع في الجزء الثاني حتى لا نضطر  
الى التكرير

## الفصل الخامس

كيف نشأ السلطان — نظام الحكم — الديموقراطية — العرش

ان قيام الدولة ووجود الحكومة من ظواهر التطور البشرى  
قضت بهما ضرورة وجود سلطة يدين الجميع لها بالطاعة واداة لتنفيذ ارادة  
هذه السلطة . ولكي تكون هذه السلطة أبعد ما يمكن عن التأثر  
بالعوامل الشخصية كالأنانية والحق والميل مع الهوى يجب أن يكون  
مصدرها الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة . هذا ما ندركه  
اليوم . ولكن كيف نشأت الفكرة ؟ لا أريد اتعاب القارئ بتكرير  
الأبحاث النظرية التي أصبحت عقيمة ولأثبت هنا رأيي الخاص :

ان الجماعات الأولى اهتمت بفطرتها الانسانية وغريزتها الاجتماعية  
الى ضرورة اختيار حكم ذي صفات خاصة ليفصل فيما كان يشجر بين  
الأفراد من خلاف وليقودهم في الحركات العامة التي تستدعي توحيد

الجهود . ولما كان ذلك الحكم موضع أجلال أو خشية وكان السلطان نفسه مما تصبو اليه النفوس البشرية صار المركز محلاً للمنافسة واستأثر به في كل جماعة أقوى أفرادها سواء كان في العقل أو في الجسم . وبالتطور ونمو الروح الاجتماعية ارتقى هذا الحكم من رئيس القبيلة الى الأمير والملك وما الى ذلك من الألقاب

هذه هي الفكرة التي نأخذها لتعليل فكرة الحكومة وبيان نشوئها . وهي تستند الى الروح الاجتماعية والى القوة وحب السلطان . أما نظرية العقد الاجتماعى وغيرها من النظريات الاخرى التي لا ترى فائدة من مناقشتها فلا تستند الى هذه الأسس مجتمعة ولذلك وللاعتبارات التي أتينا على ذكرها لدى تناول علاقة الفرد بالجماعة لا نأخذ بها . وسنمر هنا مرأ بتلك النظرية السخيفة القائلة بأن الملوک رسل من عند الله يستمدون سلطانهم منه دون الأمة لا لمناقشة النظرية بل لاعلان سخفها ولنقول أنها بقية من بقايا حكم القسس اخترعوها لئيمعوا الناس من مناقشة ونقد تصرفات الحكام الجائرة

نعم قاد الملوک الجماعات تارة الى سبيل المجد والعلا وطوراً الى طريق الشر والدمار تبعاً لعقلياتهم وأهوائهم ونزعات واستعداد بطانتهن، غير أنه لا يمكن اتخاذ هذا وحده دليلاً على صلاح النظام الاستبدادى أو فساده . ان قوى الفرد ومداركه محدودة لا يمكن أن تصل الى صحة النظر وصدق الحكم فى جميع الأحوال وفى كل الظروف . ولهذا ولأن العقل والاعتدال والعزم لا تورث ولا تكسبها المناصب اذا كانت

عناصرها اللازمة غير موجودة كان نظام حكم الفرد نظاماً فاسداً من أساسه غير قابل للإصلاح سواء ظهر في حكومة ملكية استبدادية أو أى حكومة أخرى قائمة على نظام الطوائف

قد يؤتى سعة الإدراك والحيلة فرد من الأفراد يستطيعهما امتلاك قلوب الشعب ومشاعر الجمهور وعقله ويحصل على طاعته ويجعله رهن اشارته ويوجه قواه الى المجد والمنفعة الحقة . ولكن هذا لا يمكن اتخاذه دليلاً على أن فرداً أو جماعة من الأفراد من طبقة معينة يلهمون دائماً الحكمة والصواب وأنهم يستخدمون كفاياتهم ونفوذهم دائماً لصالح العام ولا يستعملونه في ركوب متن الشطط وإضاعة جهود الجماعة في أمور مدمرة أو على الأقل عديمة القيمة من وجهة النفع العام . كان نابليون من أفذاذ العالم ذكاء وسعة حيلة وقدرة على اجتذاب الرجال والسيطرة على ارادتهم بيد أن هذا لم يمنعه من قيادة فرنسا الى الخراب بالاسترسال في شهوة الحرب والفتح . كذلك وجد من الفراغنة رجال أوتوا من سعة الحيلة والسيطرة على القلوب والقوى البشرية وتسخيرها فيما أرادوا غير أن ذلك لم يمنع من إضاعة جهودهم المائلة في أمور تافهة لا قيمة لها من وجهة النفع العام كتشييد الاهرام العديدة ففوتوا على شعبهم كثيراً من المصالح . ولا يبعد أن تكون تلك المنشآت السخيفة من أسباب ضعف الجماعة المصرية القديمة في العصور المختلفة لأن الجهود التي بذلت في سبيلها كانت جهوداً عظيمة جداً ولكنها ضائعة . يعتبر الكثيرون منا الاهرام مواضع نخر لنا أما أنا فأعتبرها رمزاً قائماً على

ظالم حكام مصر واستئانة المحكومين وانعدام احساس الحرية أو ضعفه  
ضعفاً مورياً

في التاريخ أمثلة عديدة على ما يمكن أن يحدثه سوء استعمال  
السلطان والقوة من جانب الحكام المستبدين وقد أدرك الناس من هذه  
الأمثلة أن النظام الاستبدادي نظام فاسد ولكنهم لم يدركوه إلا بعد  
تجارب قاسية ألّية وكثيراً ما كانوا يعزونه الى الأفراد . كانوا يعزونه  
الى ذلك الملك أو ذاك الأمير أو القائد أو القس فيحاولون استبداله  
بالعصيان العام أو الثورة وكانوا اذا نجحوا مرة فشلوا مرات ولا يخلصون  
من حاكم إلا وقعوا في شر منه ، ولما تمت المدارك البشرية اهتدى الناس  
بعد التجارب الكثيرة الى نظام الحكم النيابي فاتبعوه واستمسكوا به  
وما لبثوا أن رأوا شبح الاستبداد الخيف يتوارى عنهم

النظام الاستبدادي نظام فاسد وأظهر مضاره امكان أن تعمل  
الحكومات المستبدة في الخفاء وهي في الواقع لا تعمل عادة إلا من وراء  
ستار من التويه والمظاهر الكاذبة . واذا ما عملت في الخفاء فلا تلبث  
الامة أن ترى نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع الخروج منه بسهولة بل  
كثيراً ما يلزمها الموقف اختيار أحد أمرين : تسليم بالأمر الواقع  
وخضوع لنتائجه أو محاولة التخلص منه فجأة محاولة قد تسوقها الى  
الوقوع في أحضان الثورة العنيفة وهي غير مأمونة العواقب وتنتهي على  
كل حال بخسارة الجماعة ولو نجحت بما تتعرض له من الفوضى واقتتال  
قواها الداخلية وكل ذلك كان يمكن توفيره إذا كان أمر الأمة بيدها

والسلطان لها وجرت الأمور على مرأى ومسمع منها وفقاً للنظام النيابي الديمقراطي

هدانا المنطق البشري السليم في ضوء نتائج التجارب العديدة إلى اختراع النظام النيابي لتقوم من بيننا حكومة تسير مسترشدة بقوى الأمة المختلفة ولا تأتي أعمالها في الخفاء لأنها لا يمكن أن تخفى عن نفسها شيئاً

نعم أن الحكومات النيابية الديمقراطية لا يمكن أن تعمل في الخفاء ولا من وراء ستار فإنها نخبية من أبناء الأمة تختارهم بإرادتها ويعملون تحت مراقبتها . ولهذا لا توجد مفاجآت ولا ثورات في الجماعات المحكومة وفقاً للنظام النيابي الصحيح

أثبتت التجارب أن التطور الذي وصل بنا إلى تقرير النظام النيابي الديمقراطي كان تطوراً إلى الخير وأن هذا النظام هو حكمة هذا العصر فهو يضمن تجمع قوى الأمة وتوجيهها للعمل المشترك على ترقية شؤونها المختلفة . وفي الناس مجموعة من الملكات والمواهب لا تظهر إلا إذا وجدت مجالاً للعمل فإذا لم تجده انكمشت وماتت وهي لا شك واجدة هذا المجال في النظام النيابي المؤسس على أن الأمة مصدر السلطان . ولو اهتدى أسلافنا إلى إدراك النظام النيابي كما نطبقه اليوم لما شهد العالم تلك الانقلابات في نظم الحكم من ملكي إلى أرستقراطي إلى جمهوري تتعاقب وتختفي وتعود . نعم لم يكن أسلافنا يدركون الديمقراطية ونظام الحكم النيابي كما ندركهما اليوم بل كانوا لا يفهمون من الديمقراطية

الآن يشترك جميع الأفراد العاملين في الجماعة مباشرة في ادارة اداة الحكم حتى يمكن أن يقال أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم  
لكن هذا لا يمكن تحقيقه في الحياة العملية ولا حاجة لأن يتحقق في هذا العالم الاجتماعى الذى يقوم على التخصص أكثر من كل شيء آخر ، وتولى الحكم شيء من هذا التخصص الذى لا بد منه . وانصراف كل الى عمله الذى يجيده سبيل النجاح في هذه الحياة . لذلك أخفقت الديموقراطيات القديمة لما حاولت الحكم مباشرة وكانت قصيرة العمر حتى في الجماعات الصغيرة التى ظهرت فيها ببلاد الأغريق القديمة كآتينا واسبارطه وكالرومان في عهدهم الأول

ان الديموقراطية المطلقة لا يمكن أن تعيش واذا عاشت فلن يكون النظام المؤسس عليها في صالح الجماعات البشرية . اما أنه لا يمكن أن تعيش فلأن الناس منصرفون في شؤون الحياة المختلفة وان نحن أشركناهم جميعاً بالذات في ادارة اداة الحكم تعطل العمل المنتج الضروري لقوام الأفراد وهذا لا يكون . واما أن قيامها بالشكل المذكور لا يكون من المصلحة العامة فلأن الكثرة العظيمة في مجالس التشريع والاشراف على اداة الحكم تستدعى كثرة الجدل والمناقشة كثرة يستحيل معها البت في الامور بالسرعة اللازمة . لذا كان من الضروري أن تكون المجالس التى تضع القوانين وتشرف على تنفيذها من أفراد تنتخبهم الأمة لينوبوا عنها من أهل الكفاية والاستقامة والاخلاص واذا نجحت في ذلك ضمنت حياة نيايية رشيدة . ومن أهم العوامل الموصلة لتلك الغاية

التربية الصالحة ووضع نظام للانتخاب ومراقبة تنفيذه تنفيذاً دقيقاً  
تتحقق معه فكرة النيابة الشعبية وحرية الاختيار ونظرية التمثيل وحشد  
أكبر عدد ممكن من قوى الأمة المعاقلة المفكرة العاملة المجربة في مجالس  
التشريع والاشراف على اداة الحكم

ومع أن النظام النيابي الديموقراطي هو ما تنادى به الفطرة السليمة  
فان خصوم الديموقراطية يعززون اليه كثيراً من المساوىء التي توارثها  
الكتاب يذكرونها من حين لحين ناسين أن تلك المساوىء وإن كانت  
تعزى بحق الى الديموقراطيات القديمة فلا يجوز أن تنسب اليوم الى  
النظام الديموقراطي الحديث القائم على وجوب سيادة ارادة الجماعة العامة  
التي هي نتيجة امتزاج وائتلاف جميع إرادات الأفراد

يقولون أن الجمهور أعمى مندفع غير محب للتغيير وأن الأغلبية  
إذا ظلمت كانت ظالمها وعتوها أشد وأنكى من ظلم الملكية أو  
الارستقراطية المستبدة لأن الكثرة تضعف الاحساس بالمسؤولية، وأن  
الجمهور يتبع الزعماء اتباعاً أعمى غير مصنع للمنطق ولا لمصلحة فان الجماعات  
لا تنعقل ولا يعرف الجمهور مصالحته بل يسير وراء الزعامة يقتفي أثرها  
ويتبع خطاها أخطاء أم أصابت، وأن التاريخ لا يعرف هذه  
الديموقراطية وإذا كان عرفها فانما عرفها سريعة الكسر عاجلة الفناء  
ويقولون أخيراً بلسان موسولينى زعيم الفاشستى ورجل ايطاليا اليوم أن  
هذا النظام الديموقراطي يضع السلطة العليا فى الجماعة تحت رحمة الحزبية  
والمناورات البرلمانية التى كثيراً ما تنوسل باجراءات شكلية الى ابعاد

حكومات عن كراسى الحكم وقد تكون الحكومة المبعدة أصلاً  
حكومة حائزة لثقة الشعب معبرة أصدق تعبير عن حاجاته وأمانه  
هذا ما يقوله خصوم الديمقراطية وهى مزاعم توارثوها وكانت  
كما قلنا صحيحة لحد كبير أيام كانت الديمقراطية لا تعنى فى الواقع غير  
الفوضى . كان الناس من قبل لا يعرفون النيابة على أساس النظام الشعبى  
فكانوا إذا ما أرهقهم الملكية المستبدة أو أذاقهم الارستقراطية العذاب  
لجؤوا الى الديمقراطية بمفهومها القديم غير المذهب بالتجارب والعلم والنظام  
فلا يلبثون أن يروا أنفسهم فى أحضان الفوضى فيعززون متاعبهم الى  
الديموقراطية وماهى فى الواقع إلا نتيجة الفوضى . ولو وفقوا الى ادراك  
الديموقراطية العملية المهذبة لما وجدوا محلاً للشكوى ولساروا بخطى ثابتة  
الى الأمن والرخاء والفلاح

حقاً لا يمكن محو الظلم والمحابة والغش والرشوة فى النظم  
الديموقراطية كما لا يمكن محوها فى النظم الأخرى لكن نطاق هذه  
المساوى يضيق فى ظل الحكم النيابى المؤسس على الديمقراطية العملية .  
إذا ظلم الملوك أو الحكام أو طائفة الارستقراطيين فلا يمكن ردهم عن  
الظلم والطغيان إلا بالثورة العنيفة وقاب نظام الحكم والدسائس وهى  
وسائل مهلكة وإذا نجحت مرة أخفت مرات وهى على كل حال لا بد  
أن تضع كثيراً من القوى وتوغر الصدور وتضعف التعاون أمن  
أسس الحياة الاجتماعية . أما ظلم الطبقات أو الأحزاب فى النظام النيابى  
الديموقراطى فيمكن إزالته بإسقاط الحزب الحاكم أو الطائفة الحاكمة فى

الانتخابات التالية . ولما كان هذا التدبير مقدراً مقدماً كان اقدام الطائفة الحاكمة على الظلم بعيد الاحتمال وان كان فينفاية القصد لأت الشعب الناهض لا يقبل الظلم من أى كان والزعماء يدركون هذه الحقيقة

صحيح أن الجمهور لا يهتم كثيراً بالتشريع ولا بما لا يؤثر مباشرة في حياته اليومية ولكن هناك نظام الأحزاب ينفخ في الاتباع روح الحماسة فتدفعهم الى الجهة التي يرى فيها حزبهم المصلحة وبالتنافس وحب الغلبة والفوز يندفع الناس في التفكير والعمل ، ويتسابق الأحزاب فيما تراه المصلحة العامة تبقى الأفكار في حركة مستمرة تجنى الجماعة من ورائها فوائد جلية . فاذا كان الجمهور يتبع الزعماء أنى ساروا فان على هؤلاء الزعماء رقباء من منافسيهم السياسيين ( أو خصومهم على نحو ما يقال عادة ) يتحينون الفرص لاسقاطهم حتى يخلو لهم الطريق فيسيرون بالجماعة في السبيل الذي يرونه موصلاً للخير . وهكذا يخشى كل زعيم الرقباء من منافسيه فلا يندفع في الانحراف عن المصلحة وأن أرادته وإذا كان الجمهور يتبع أكثر مما يفكر فانما يتبع قادة يجبرهم منافسهم على السير في سواء السبيل والاسقطوا . وإذا كان الجمهور لا يحب التغيير فان دعاة الاصلاح من القادة يحركونه ويقودونه الى الغاية التي يسمعون اليها ويتعدد الأحزاب والقادة يحصل التوازن في الجماعة فلا تتردى في الهاوية إذا جرها اليها زعيم طائش أو قليل الخبرة والادراك أو قصير النظر أو سيء النية

وصحيح أن المسؤولية تختفي في الجماهير ولكن الناس يحكمون

على الأعمال بنتائجها والحكام لا يكونون في النظام النيابي الديموقراطي إلا من الزعماء وهذا النظام يعين المسؤولية ويحددها فلا خوف من اختفاء المسؤولية إلا إذا كان النواب حزبا واحداً وهذا قليل الحصول ان لم يكن مستحيلاً . ولقد شهدنا بمصر سنة ١٩١٩ وما بعدها أيام لم يكن بها نظام نيابي أن الحكومات كانت تسقط وتقوم بقوة الرأي العام وحده من غير أن يكون للبلاد دستور يحدد المسؤولية ويعينها فكيف إذا وجد الدستور ؟

أما أن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وأن الجمهورية في روما وأتينا لم تكن في الواقع إلا ارسقراطية فلا يحط من قيمة الديموقراطية العملية العصرية كثيراً ولا قليلاً فلم يكن التاريخ القديم يعرف استخدام الكهرباء والحرارة والضوء كما تستخدمها اليوم ومع ذلك فلم يقل أحد أن هذه القوى تفقد شيئاً من قيمتها لأن التاريخ لم يكن يعرفها . ان اكتشاف النظام النيابي الديموقراطي لا يقل أهمية عن اكتشاف قوة البخار وطرق استخدام الحرارة والأشعة الخ . وإذا كان ما أطلق عليه في الماضي اسم الديموقراطية قد أخفق فليس هذا دليلاً على أن النظام ذاته معيب لأن الديموقراطية قد تهذبت بالعلم والتجربة حتى صارت نظاماً ثابتاً ولم تعد بعد تلك القوضى الهادمة

وأما أن النظام النيابي الديموقراطي يترك الكفايات الادارية والسياسية تحت رحمة الاجراءات الشكلية والدسائس الحزبية والمناورات البرلمانية ويجب لذلك أن يتلاشى أمام الفاشيستية فقول يحمل بيده

تذكرة الوفاة لنفسه لأن النظام النيابي الديموقراطى ذاته يرتكز على نظام الاحزاب بل أن الأحزاب قوام ذلك النظام . وما دامت هناك حرية وحزبية فإن الحزب الذى يقوى اليوم على انتزاع الحكم ولو بالمناورات لا يبقى إذا لم يصل بالأمة الى ما ترجوه من الحكومة ولا يعيش إذا لم يكن صالحا ويكون مصيره الى الزوال ولو بالمناورات الحزبية . وما دامت هذه الأمور مقدرة مقدماً فلا خطر خصوصاً إذا علمنا أن الارادة العامة التى تحكم فى النظام النيابى الديموقراطى هى نتيجة امتزاج ارادات الأفراد بالنقد والتعديل والتحول وما دامت الأمة حية يقظة فلا يمكن أن يسيطر عليها حزب واحد لدرجة تملك مشاعرها وعقولها فلن يفوز الحزب إلا إذا عضدته الأمة فاذا أثبتت التجربة عدم صلاحيته فانها تسحب منه القوة التى قام بها وتسقطه وتسود غيره

على أنا لا ندرى ماذا يريد أن يقدمه خصوم الديموقراطية بدل هذا النظام الديموقراطى البديع ؟ أين يرتكز السلطان الذى يدافعون عنه ويخشون عليه من الديموقراطية ؟ لقد أبنأنا أنه يوجد فى مجموع الأمة فهل هناك من نظام خير من النظام النيابى الديموقراطى للتعبير عن ارادة الأمة ؟ نحن نعرف بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام نيابى ديموقراطى عملى يعبر تعبيراً صادقاً عن رأى كل فرد على حدة ويحقق جميع رغبات كل فرد على حدة ولكن إذا لم يتأت هذا فى النظام النيابى الديموقراطى فهو من باب أولى لا يتحقق فى أى نظام آخر . لم يبق

إلا أن خصوم الديمقراطية يرمون إلى تسويد الأفراد . وقد أبنا أنه إذا سافت الظروف فرداً استطاع أن يجتذب قلوب الأ كثرية ويسير بالجماعة حيناً في سبيل الخير والمجد والرخاء والمصلحة العامة فلا يصح اتخاذ الشاذ قاعدة واصدار الحكم بأن النظام الفردى خير من النظام النيابى الديمقراطى . أبنا لدى الكلام على حرية الجهر بالرأى أن صحة النظر والحكم لا تكون وقفاً على طائفة معينة أو طبقة معينة ولكن الحقائق تدرك بالشورى أكثر من كل شىء آخر . وإذا أمكن أن يعد الانسان رجلاً واحداً فى التاريخ أوتى من سعة الفكر والحيلة والنزاهة والاخلاص ما مكنه من قيادة جماعة إلى المجد والعلا والرخاء فانه يمكن أن نعد إلى جانبه المئات ممن إذا سلس لهم قياد الجماعة وأوتوا القدرة على تسييرها لا يستخدمون هذه المقدرة فى الصالح العام قدر ما يستخدمونها فى تسخير قوى الجماعة لاشباع نوع من الشهوات الفردية أو الغايات الفردية كما كان حال نابليون مع الأمة الفرنسية . وإذا كان الأفراد الذين يؤتون قسطاً وافراً من سعة الادراك والحيلة والعزم وصحة النظر والحكم فى كل الشؤون من الشواذ فمن السخف أن نبنى على ظهورهم فى التاريخ من آن لآن القواعد العامة

انا لا ننزه الديمقراطيه من العيوب ولكننا نرى هذه العيوب فى نواحى أخرى . وهذا لا يمنعنا من أن نعلن بلا تردد أنها مع هذه العيوب خير ما يؤسس عليه نظام الحكم فى كل جماعة بلغت درجة متوسطه من الادراك . ان نظام الأحزاب وهو التدبير الوحيد على ما أرى لا مكان

نجاح الديمقراطية أصل مساوئها وسبب محاربتها ولكن هذه المساوىء  
قابلة للعلاج من غير شك

لا يتحرك الجمهور لغير ما ألفه إلا بتأثير الزعماء فكيف يؤثر  
فيه هؤلاء الزعماء ليلبّقوا الحزبية قائمة ؟ انهم يصلون الى ذلك بأربعة  
وسائل يكاد بعضها يناقض البعض الآخر وهى الاخلاص للمبدأ والهبوط  
أحيانا الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية والاكتثار من العبارات الخلابه  
والرشوة المستترة

فأما الاخلاص للمبدأ فيقتضى تضحية المصالح الشخصية والمشاعر  
الشخصية والاعتبارات الفردية فى سبيل خدمة أغراض الحزب وإذا  
كانت خدمة هذه الأغراض تعرض بعض المنافسين لسقطات تقضى  
عليهم فلا يبالي الزعماء بذلك وان كانوا من أعز الناس لديهم وأقربهم اليهم  
وهذا خير ما فى نظام الأحزاب . وإذا أخلاص الزعيم للمبدأ وتفانى فيه  
فلا تلبث أن ترى الأعضاء يقلدون ويتفانون فى الانتصار لمذهبهم والدود  
دنه . لكن هناك خطراً يجب الاتنباء اليه والواقع القادة فى الخطأ . ذلك  
الخطر هو المبالغة فى الأخلاص لأغراض الحزب لدرجة ينسى معها  
الغرض الأكبر وهو خدمة الوطن . والوطنية الصادقة وسلامة الادراك  
ورقيه هى التى تقى الجماعات شر التردى فى تلك الهاوية السحيقة وهى  
تضحية القومية فى سبيل الحزبية .

وأما الاضطراب الى الهبوط الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية  
فمقلل من فائدة الزعامة عامل على اضعاف القوة المفكرة فى الأمة . والقائد

الرشيد هو الذى يقود حزبه الى الأمام دائماً من غير أن يقطع صلة الماضى بالحاضر قطعاً ينفر الكافة فينفضون من حوله ومن غير أن يشوه مثله الأعلى .

وأما الرشوة وافساد الأخلاق بالملق والنفاق فشر ما فى نظام الحزبية ولكنه شر يصعب اجتنابه . وإذا كانت الرشوة المكشوفة محرمة قانوناً وعرفاً فإن الزعماء لا بد لهم من أتباع وأنصار ممن لا يفلح فيهم حض ولا اقناع ولكنهم يسرون وراء مصالحهم الذاتية وهذه الضرورة يلجأ الزعماء الى الوعود والعهود فاذا ما غلبوا وفازوا أخذوا يغدقون على أنصارهم الوظائف العامة ونحوها لضمان غالبية . فهم فى الواقع يرشون وهذه الرشوة ليست مفسدة للأخلاق فقط ولكنها كذلك سبب فى عدم سير أداة الحكم كما ينبغى لأن اختيار مديرى هذه الأداة لا يكون كما ينبغى بحكم قاعدة توزيع الأسلاب . على أن هناك رشوة أكثر ضرراً وهى ابتزاز أموال فريق لمصلحة الفريق المناصر من طريق التشريع وفرض الضرائب وتوزيعها . وقد تنبّهت بعض الدول الى خطر اسناد الوظائف العامة لغير الأكفاء بتأثير نظام الأحزاب فوضعت امتحان المسابقة فلا يتولى الوظائف إلا من يحرزون قصب السبق فى هذا المضمار . على أن هذا التدبير لا يمكن أن يقي الجماعة خطر المحسوية لأن الكفاءة العامة ليست كل ما يلزم فى الموظف الإدارى مثلاً فان للإدارة استعداداً خاصاً لا يكتسب بالعلم وحده وهذا الاستعداد لا يكشفه الامتحان بل الخبرة والمعرفة الشخصية . وهكذا يمكن أن

يكون باب المحسوية مفتوحا . على أنه إذا امكن أن يقضى امتحان  
المسابقة على داء المحسوية في توزيع الأعمال العامة فكيف يقضى على  
تضحية مصالح بعض الطبقات للبعض الآخر ومنح الامتيازات على  
حساب الجمهور ؟

وأما الاكثار من العبارات الخلابة والاسراف في المغالطات المنطقية  
لكسب اعجاب الجمهور فضررها لا يحتاج لشرح ويمكن تصور مدى  
هذا الضرر إذا علمنا أن الزعيم القدير يؤخذ كلامه قضية مسامة بل قد  
يصير عقيدة لا تزول

وعندى أنه لا سبيل الى ازاحة هذه المساوىء اللاصقة بالنظام  
الديموقراطى المرتكز على الأحزاب إلا بترقية التربية عامة والتربية  
الاخلاقية خاصة . فاذا علمت أن الأحزاب بالولايات المتحدة الأمريكية  
وهى من أرقى بلاد العالم ان لم تكن أرقاها وأغناها تستخدم كل هذه  
الوسائل فى سبيل الفوز الحزبى أدركت درجة الرقى الذى يجب أن يصله  
العالم قبل أن تستأصل تلك العيوب اللاصقة بالديموقراطية

على أن النظام الديموقراطى النيابى مع مابه من مساوىء خير من  
النظام الاستبدادى فاشستياً أو بلشفياً ملكياً أو ارستقراطياً . ان النظام  
النيابى هو النظام الوحيد الذى يصح معه حكم النفس أو الحكم الذاتى  
وان يكون له أساس أمتن من الديموقراطية خصوصاً إذا أدرك الزعماء  
أن الحزبية ليست سوى واسطة لخدمة الجماعة لا غرضاً مقصوداً بالذات  
يجب الوصول اليه ولو بتضحية المصاحبة العامة . ولا ينبغي أن ننسى أن

الرأى العام وحق الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية فى حل مجلس النواب  
يساعدان كثيراً على تخفيف أثر تلك المساوىء العالقة بالديموقراطية  
لكن الى أى حد نستمرسل فى الديموقراطية ؟ هل من الحكمة  
جعلها الاداة الوحيدة للحكم فننتخب حتى القضاة وكبار الحكام ؟  
من الصعب جداً أن نضع قاعدة عامة لتفاصيل أساليب اداء الحكم  
تسرى فى كل الظروف وفى كل الجماعات إذ المشاهد أنه حتى فى الجماعات  
المتشابهة النظم المتساوية فى درجة التشبع بالروح الديموقراطية يوجد كثير  
من الاختلاف فى التفاصيل ساقط اليه الحياة العملية. فالحياة العملية وحدها  
هى التى تهدينا الى خير السبل وأقومها ويكفى أن يكون غرض العاملين  
المصاحبة العامة ويكونوا معبرين عن الإرادة العامة. فإذا أرشدت التجارب  
الإرادة العامة الى سلوك طريق غير طريق الانتخاب كان من اللازم تحقيق  
هذه الرغبة فهى قلما تخطىء. ويجب أن نميز بين الإرادة العامة للجماعة وبين  
الرأى العام العارض الذى يسود الجماعة فترة من الزمن لمؤثرات وقتية  
ثم يتحول. ويجب أن نفهم أن المقصود بالإرادة العامة الرغبة الحقة فى  
تحقيق الحياة الانسانية الطيبة. فإذا ارتأت هذه الرغبة نظاماً غير نظام  
الانتخاب لإدارة الشؤون المحلية فلا يتعارض هذا مع النظام النيابى  
لأن المدار كما قلنا على تنفيذ الإرادة العامة

اقتضت هذه الرغبة العامة فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية  
تجربة نظام لإدارة البلديات غير مرتكز على النظام النيابى بالشكل  
المعروف فى البرلمان وذلك النظام يخول الرئيس المنتخب سلطة واسعة جداً

يدير بها البلدية كما يدير مديرو الشركات شركاتهم ويقال أن تجربة هذه الطريقة أسفرت عن نتائج باهرة والاعتراض الوحيد الذي يمكن أن يوجه إليها هو هل هي تنفق مع الفكرة النيابية ؟ ان التجربة كانت تحقيقاً لرغبة عامة أو بعبارة أخرى ان الارادة العامة في تلك الناحية هي التي أشارت بها لأنها اكتشفت عيوباً ونقائص في النظام العادي فارتأت أن تستعيض منه بآخر يكون أعمل على تحقيق الرغبة المشتركة وهي تحقيق الحياة الطيبة . وما دام النظام محققاً للارادة العامة فليس فيه ما يتعارض مع حكم النفس الذي دعا الى ابتكار النظام النيابي

وفي الواقع لا يحكم البرلمان ولكنه يرقب اداة الحكم ويشرف عليها فاذا اعتبرنا هذا عامناً أن حسن اختيار اداة الحكم يساعد كثيراً على الحكم الرشيد وأهم عنصر في اداة الحكم رجال القضاء . وإذا كان القضاء يستلزم درجة عظيمة من الاستقلال وضح لنا أن هذا الاستقلال اللازم لن يتحقق إذا كان بقاء القاضى في مركزه متوقفاً على ارادة الناخبين . فجمهور الناخبين لا يوفق الى اختيار الكفايات كما توفق الهيئات التنفيذية العليا ولا يمكن أن يتجرد عن الهوى الذى لابد أن يكون القاضى أبعد ما يمكن عنه . فالأصلح إذن كما هو الشأن في أكثر أنحاء العالم المتمدين أن تعين الهيئة التنفيذية العليا القضاء من أئمه وأكفأ أبناء الأمة ويحوظهم القانون الأساسى بسور من الوقاية يقيهم شر تدخل الحكومة في حريتهم كقضاة إذا ما اقتتلت الأغراض الحزبية والطائفية أو تسلطت الأهواء على نفوس بعض ذوى النفوذ من أركان الهيئة

التنفيذية . يجب أن يدرك الجميع أن استقلال القضاء وكفائيته في البلد علامة على رقيه وضمان قوى لفلاحه لأنه يحقق العدل والعدل أساس الحكم الرشيد وأنه على قدر حرص الأمة على تقديس القضاء يكون حظها من الفلاح . واعتقادى الخاص أن من أهم أسباب رقى الأمة الإنجليزية تقاليدها الحميدة في اختيار القضاة وحمايتهم من عبث الأغراض . ولعل القارىء لم ينس بعد أن ما عزى الى حكومة العمال بإنجلترا سنة ١٩٢٤ من تدخلها في حرية القضاء لحماية كاتب شيوعى كان من أقوى أسباب سقوطها . وإذا قارنا هذه الحرمة وهذا التقديس بما يعامل به القضاة في بعض البلاد الشرقية كمصر وتبيننا أثره ادر كنا سرا عظيما من أسرار النجاح . ان الحرية أقوى دعائم المدنية إذا لم تترك بأوسع معانيها للقضاة فلا خير فيها ولا فائدة منها

وإذا كان لاستقلال القضاة هذه الخطورة فأظن أنه لا حاجة بنا للقول بأن تجرد القاضى عن الهوى وهو على منصة الحكم ومكان العدل بين الناس وتطبيق القانون أمر لا بد منه . يجب أن تتلاشى الحزبية والطائفية والشخصيات بكل تفاصيلها متى جلس القاضى ليحكم بين الناس وإلا فلا قضاء وعلى العدل العفاء . ليس التجرد عن الهوى بالأمر اليسير فاختيار أبعاد الناس عن الهوى ان يكون بطريقة الانتخاب العامة المعروفة لأسباب كثيرة أهمها : أن الجمهور لا يعرف فى الغالب إلا من يتعرف اليه وعباد الظهور والمراكر والمنافقون هم أقدر الناس على الظهور للجمهور وقد تكون الكفايات القضائية بعيدة عن مضمار الظهور . فاذا لم

نبحث عنها فإن نستطيع استخدامها وليس جمهور الناخبين هو أحسن من يبحث هنا

فلاستر سال في الديمقراطية يجب أن يكون محدودا بهذه الاعتبارات وأمثالها . والذي يحدده ويضع أسسه وأسس الحكم على وجه العموم هو القانون الأساسى أو الدستور فاذا وفقت الجماعة الى وضع هذه الأسس وتطبيقها استطاعت أن تقلل كثيراً من العيوب اللاصقة بالنظام الديمقراطي النيابى الناشئة أولاً عن خفاء المسؤولية بعض الشيء بتوزيعها وثانياً عن مساوئ الحزبية وهى نظام لا بد منه لاثارة اهتمام الجمهور بالشؤون العامة . ومن أنجع الوسائل لمعالجة أمراض الحزبية قيام النظام الملكى وتقوية أركان العرش

قد يقال أن من التناقض الدعوة الى النظام الملكى فى الحين الذى نقرر فيه أن النظام الرشيد للحكم ينبغى أن يقوم على أن الأمة مصدر السلطان فلم يكون لنا ملك وما عسى أن تكون فائدته فى نظام قائم على أن الأمة مصدر السلطان ؟

وقبل أن أحاول الرد على هذا التساؤل الذى حم به كثير من الجماعات الغربية والشرقية فى العصور القديمة والحديثة أقرر ابتداءً أن نظم الحكم القائمة وليدة تطورات وتقاليد ساقط اليها سنن التطور البشرى وهى نتيجة ارتباط الماضى بالحاضر وتفاعل عوامل الحياة الاجتماعية . واتصال سلسلة الماضى بالحاضر والمستقبل من الأمور الجوهرية فى الجماعات السياسية الحاضرة . فاذا قطعت هذه الروابط تعرضت النظم

الأنهيار. وإذا أغفلت هذه الحقيقة كان لامناص من التخبیط والوقوع في متاعب لا حد لها. فالتقاليد قوة وحرمة من المجازفة الخطرة اسقاطهما من الحساب لدى معالجة الشؤون الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا يمكن القول بأنه ليس لأى جيل الحرية المطلقة في اختيار شكل الحكومة التي تروقه بل لابد أن يخضع لهذه القيود لحد كبير. ولست أذكر في التاريخ مثلاً كمثل الولايات المتحدة الأمريكية وهي جماعة متمدنة اختارت لنفسها نظاماً كما شاءت. هذه الجماعة تكونت من صفوة العناصر الأوربية المختلفة التي هاجرت الى العالم الجديد وعاشت عيشة خاصة ولم تكن تدين بالولاء لعرش واحد من العروش بل كانت حرة من القيود الوضعية التي كانت سائدة في العالم الأوروبى وقتئذ تختار منها ما تشاء وتنبذ ما تشاء فاختارت النظام النيابى الجمهورى. ولو اختارت غيره لما أمكن أن تتفق ولعرق دسائس الممالك الأوربية المختلفة سيرها. لكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثل شاذ وقد عملت هى على سيادة النظام الجمهورى بالعالم الجديد ونجح ذلك النظام لأنه نشأ في عالم جديد لاعمه.

قام النظام الملكى لأن الجماعات الأولى كما أوضحت كان لابد لها من حكم يفصل فيما قد يشجر بين أفرادها من خلاف ويوحد جهودها ويجمع كلمتها في الظروف التي تجعل هذا التوحيد ضرورياً لقيام تلك الجماعات فاختارت ذلك الحكم من خير أبنائها أو قام أقوام ليكون ذلك الحكم الذى لابد منه ممن أدرك هذه الضرورة وتصدى للزعامة بما

أوتى من قوة فكرية وخلقية وجسمية . وسواء كان قيام ذلك الحكم مجرد اختيار أو كان بالغلبة والقهر فإنه لا بد أن يكون فى الجملة ذا صفات جذابة مثيرة للاعجاب فى تلك الجماعات

سأقت الطبيعة البشرية إلى أن يتسابق الناس الى الوصول الى ذلك المركز السامى وصار طلابه يتحجبون الى الناس تارة ويسيطرون عليهم بالقوة تارة أخرى حتى أصبح النظام لازمة للحياة الاجتماعية فقامت العروش ودان أفراد الشعوب لها بالولاء أولاً وبالذات لما فى أصحابها من صفات ممتازة جذابة كالشجاعة والاقدام والكرم والفروسية والفصاحة وغير ذلك من أسباب الجاذبية بحسب نفسية الجماعة فى العصور والظروف المختلفة . هكذا على ما نعتقد قام النظام المسمى ودان الناس بالولاء للأسر المالكة ولنضرب مثلاً بالأسرة المالكة بمصر فقد يكون فيه ما يساعد على ايضاح وجهة نظرنا

هبط محمد على الكبير مصر وهى غارقة فى بحر من الفوضى والظلم . عرفه المصريون ضابطاً بسيطاً ولكنهم أحسوا بجاذبية نحوه وأحسها هو نحوه فسمعوا وسعى فكان والياً عليهم فماذا فعل ؟ أبعد عنهم ظلم المماليك وصلىف « الجندى » واكتشف بفطنته موضع القوة فيهم ووجهها بعبقريته وخبرته لمصالحهم فكان من تلك الفوضى نظاماً وأخرج من ذلك الضعف قوة وأبرز للعالم شخصية مصرية كاد الحكم الأجنبي المتعاقب يذهب بها :

ظهر الطالب المصرى بجامعات اوروبا فوجد الذكاء المصرى عناصر

الثوفاً وأثر . وظهر القطن المصرى بمعامل أوروبا والجندي المصرى  
بميادين الحرب الأوربية والاسطول المصرى بالمياه الأوربية فظهرت  
مصر وكانت تلك القوى قبل هبوط محمد على الى مصر وتولى قيادتها فى  
حكم العدم . أفلا يدين الشعب المصرى بعد ذلك بالولاء لمن أخذ بيده  
الى سبيل المجد ودفعه الى السير فيه ؟ بلى . فقد تعلق مصر به وبأبنائه  
وأحفاده ممن جلسوا على عرش مصر ودانت لهم بالولاء والاخلاص  
لأنه لا يمكن أن ينسى شعب كريم تلك اليد وما أسدت من خير . وبمثل  
هذا أو بما يقرب منه قام النظام الملكى فى الجماعات الأخرى . فالشعب  
يذكر للملك صفاته وخلفاؤه يذكرون لسلفهم منزلته وصفاته فيجرون  
على انتهاج سبيله لتكون لهم مكانته وهكذا توطدت العروش . دلت  
المشاهدات على أن النظام النيابى الملكى خير نظام فكيف نعمل ذلك ؟  
ان الملك قوة أدبية عظيمة يدين لها الشعب بالولاء ولها فى القلوب  
منزلة رفيعة وفى النفوس حرمة سامية ولهذه المزايا كثيراً ما يكون تأثير  
الملك الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات التى تعرض فى النظام النيابى .  
لهذا نعتقد ونظن أن كثيراً من المفكرين يعتقدون أن النظام النيابى  
الملكى خير نظام وبخاصة فى الجماعات التى قامت فيها العروش زمن طويلا  
فى النظام النيابى كما قلنا صعب عملية وقيام الملوك فى الجماعات  
وقد صيرتهم التقاليد رمزاً حسيماً لمعنى القومية السامى يساعد كثيراً على  
تذليل ما يعرض من تلك الصعاب . فنحن نحترم قوميتنا بل ونحس بها  
احساساً أقوى فى أشخاصهم فاذا قال مصرى يعيش الملك فانما يحى فى

شخص الملك مصر وأمانها والقومية المصرية الخالدة

هذا الشعور فوق أنه قوة وطنية هائلة تدفع الى الحركة بتنافس الجميع في خدمة العرش واحراز رضاه ببذل النفس والمال لرفعة الوطن واسعاده — أقول أنه فوق هذا يساعد كثيراً على الخروج من المآزق التي تسوق اليها الأنانية الحزبية والطائفية بفضل احترام الجميع لصاحب العرش . ومن أجل هذا يكون استبقاء النظام الملكي جنباً لجنب مع أوسع النظم النيابية الديمقراطية من الحكم البالغة . على أن هذا النظام في كثير من الجماعات جزء من تقاليدها القومية التي ترى فخرها في استبقائه واحاطته بسور من العناية والوقاية ولا يتنافى ذلك مع كون الأمة مصدر السلطان وخير الأمثلة على ذلك بريطانيا . لست أعرف قوماً يحترمون الملك كما يحترمه البريطانيون ومع ذلك فنحن جميعاً نعلم أن هذه البلاد أقوى معاقل الديمقراطية في العالم وأحرص الأمم على التمسك بمبدأ « الأمة مصدر السلطان »

قد يتساءل البعض ولو في أعماق نفسه . إذا كان لابد من رمز حسي يظهر له الجميع احترامهم ويخدمون الوطن في شخصه فلم لا يسود النظام الجمهورى ويكون رئيس الجمهورية هو ذلك الرمز وبهذه الطريقة تختار الأمة أصلاحاً وكفاً ابنائها لأن نظام الوراثة لا يضمن دائماً جلوس الصالح الرشيد الخازم على العرش ولأن الصفات اللازمة للملوك لا تورث ولا تكسبها المناصب

ورداً على هذا التساؤل أقول لابد من شخص يحترمه الجميع ويخلص

له الجميع ليكون ذلك الرمز الحسى الذى لا بد منه . وما دام أنه يجب أن يكون هذا الشخص الكريم فوق كل حزب وطائفة فى المقام الأول من الاجلال والاحترام بعيداً عن المناورات والمنازعات الحزبية فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية لأن الرئيس فى النظام النيابى لا بد أن يكون من حزب قوى وإلا فشل فى الانتخابات . فاذا اعتبرنا ما تسوق اليه هذه المنافسات من الطعن والتشهير من كل حزب على مرشح الحزب الآخر وما تتركه فى الصدور من الأحقاد وفى النفوس من البغض والكراهية أدركنا أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يكون محلاً لذلك الاحترام اللازم لذلك الرمز القومى السامى وأنه لا يمكن أن يطمع فى ذلك الاجلال الذى لا بد منه إلا صاحب العرش لأنه ورث الاحترام أصلاً ولأنه بسموه فوق كل الأحزاب استبقى ذلك الاحترام . على أنه إذا كانت الأمة مصدر الساطان فى كل من النظامين الملكى والجمهورى فلم يحاول الناس مخالفة تقاليدهم وفى هذه التقاليد مأوى الأمة لدى اشتداد النزاع الحزبى ؟ ان صلة الماضى بالحاضر لا تتحقق فى النظام الجمهورى فى البلاد ذات التقاليد الملكية ومن التناقض المدهش أن يحتفظ شعب بالمومياء لأنها من بقايا تاريخه القديم ولا يحتفظ بالنظام الملكى ما دام سلطان الأمة الأعلى مقررًا ومصونًا

ألا أن الحركة الدافعة الى النظام الجمهورى سواء كانت بأوروبا أو آسيا هى خبيثة جراثيمها فساد نظام الحكم ونقص سلطان الأمة والاستبداد بها . فاذا اقتلعت تلك الجراثيم من أصولها لم تجد الدعوة

الى الجمهورية ما تركز عليه . هذا ما فعلته الأمم الرشيدة ذات النظام الملكي كإنجلترا فنجت مما وقعت فيه روسيا وغيرها حيث كان الاعتداء على سلطة الأمة شديداً قاسياً

ومع ذلك فلم لا تكون الجمهورية متوجة ويكون الملوك رؤساء الجمهوريات ما دام هذا الترتيب لا ينقص من سلطان الأمة ؟ ان هذا التدبير يجمع بين الاستفادة من مزايا النظام النيابي باشرائه أكثر مما يمكن من القوى المفكرة والعاملة في تسيير سفينة الجماعة وبين وجود هيئة محترمة موقرة فوق جميع الأحزاب لا تنزل الى ميدان المنافسة وهي العرش حتى إذا ما بلغت المشادة الحزبية درجة خطرة من الاسترسال في الحماسة الحزبية كان للجماعة من العرش البلسم الشافي وكان لجميع الأحزاب من عطفه ورعايته ما ينسيهم مرارة النضال الحزبي وبخاصة في تلك الجماعات التي لم تألف الديمقراطية ولم تهذب ما في طبيعة الحزبية من العيوب بالتجربة وطول الخبرة ولم يبلغ الإدراك العام فيها درجة تكشف عن وجه المصلحة العامة فيراها سواد الناس من غير كبير مشقة .

ولعل القارئ يذكر يوم ايطاليا العصيب يوم اصطدمت قوة الفاشستي بالنظام القائم بايطاليا قبيل وزارة موسوليني وبجراثيم الشيوعية التي كادت تتأصل بايطاليا قبل تولى الفاشستي نظام الحكم .

كان للشيوعية بايطاليا داعون وكان بها للديموقراطية الحقنة أنصار وللفاشستي محبون . فلو لم يكن بايطاليا عرش قائم يدين له الطليان كأمة

بالولاء لاصطدم الجميع صدمة ربما كانت شر ما تبثلى به ايطاليا وهى خارجة من الحرب الكبرى منهوكة القوى ولشهدناها أحزابا تتناحر فيذهب النشاط الايطالى عبثاً في الاحتكاك الداخلى . لكن العرش قال كلمته فأنصت لها الجميع وهكذا نجت ايطاليا من الوقوع في مخالب ثورة مدمرة لسنا نورد هذا الحادث للحكم على الفاشزم أو لها ولكنها أوردناه لظهار ما يمكن أن يؤديه العرش من الخدمات الانسانية في الظروف العصيبة للدلالة على أن قيام النظام الملكى جنباً لجنب مع النظام النيابى حكمة وأى حكمة

هناك ميزة أخرى للنظام الملكى فالعرش القائم بالبلد يعمل على استنهاض همم الأفراد فيتسابقون الى الخير وأعمال البطولة . جرى الناس من أقدم العصور على التجبب والتودد الى ذوى المراكز الاجتماعية السامية ولما كان مركز المملوك أسنى مركز اجتماعى لا تصل اليه الحزازات الحزبية كان ارضاؤهم أمراً يتوق اليه الجميع

فاذا اكتتب ولى العهد مثلاً فى مشروع خيرى أو رأس جماعة تقوم بعمل خيرى تسابق الجميع الى تعضيد المشروع . وإذا تطوعت أميرة للخدمة فى مستشفى للفقراء اعتبر سيدات أشرف الأسر خدمة هذا المستشفى شرفاً وتسارعن لنيل هذا الشرف . وإذا امتدح الملك عملاً من أعمال البطولة تراحم الشباب على اقتحام المخاطر لأحرار رضا الملك العزيز . وفى البلاد الراقية وغير الراقية أمثلة لا يكاد يحصيها العد على صحة ما نقول . وفى مصر نفسها حتى قبل أن تفوز بنظام الحكم الحالى

يمكن أن يعدد الانسان عشرات الحوادث لا ثبات أنه كان يكفى أن يعلن الجالس على العرش أنه سيزور جهة من الجهات ليتسابق الناس الى الاكتتاب فى عمل خيرى ارضاء له وطمعاً فى عطفه . وفى كل عصر كان الأمل فى اكتساب ابتسامة الجالس على العرش دافعاً للقيام بأشق الأعمال وبذل أعظم التضحيات . ونظن أن مخاطر « سير والتر رالى » وغيره من أبطال الانجائز كانت لاكتساب رضا الجالسة على العرش الانجائزى قبل كل شىء آخر . روى المؤرخون أنه كان لظهور اليصابات ملكة الانجائز بين طبقات شعبها واستصراخه لحماية ملكها من غارة فليب ملك اسبانيا من الأثر فى استنهاض حماسة الشعب الانجائزى ما دفعه أكثر من غيره من الدوافع الى حشد كل قواه لدفع العدو عن أرضه وحماية العرش فقابل اسطول الارمادا المجهز بأوفى عدة بأسطول كوته الساعة والحاجة من مراكب جها ملك الأفراد وكسر الأرمادا شر كسرة

فاذا أضفنا هذه العوامل الثانوية وهى جائلة الفائدة من غير شك الى ذلك العامل المهم : وهو أنه لا بد لكل شعب من هيئة يحترمها تكون فوق الأحزاب وفوق الأغراض يفرع اليها فى أزماته ويتخذ من عطفها دواء يداوى به جروح المشادة الحزبية والطائفية علمنا أن العروش من أمين أسس الجماعة وأن من المصلحة العامة أن تكون دعائمها القلوب وأن النظام النيابى لا يتعارض مع قيام الملكية ما دام دستور البلاد يقرر نظرياً وعملاً أن الأمة صاحبة السلطان الأعلى

هذه الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية وهذه بريطانيا العظمى

الملكية وهما أن السلطة التي لرئيس جمهورية الولايات المتحدة أوسع بكثير من السلطة التي يتمتع بها الملك في بريطانيا إذا راعينا التقاليد والواقع . فإذا علمنا أن بريطانيا مع ذلك معتبرة من أقوى معاقل الديمقراطية العصرية أفلا نؤمن بإمكان حياة أوسع النظم النيابية جنباً إلى جنب مع العرش ؟ ألا أن المدار ليس على كون الرئيس الأعلى ماسكاً أو سلطاناً أو امبراطوراً أو رئيس جمهورية ولكن المدار على ما يضع الدستور والتقاليد من أحكام وعلى ما في الأمة من ادراك لمعنى الحرية وحب لها

خرجنا من هذا البحث إذن على أن النظام النيابي هو النظام الوحيد المقبول وأن النظام الاستبدادي نظام لا يقبله المنطق السليم النزيه وأنه لا يمكن الارتكان على أنه في فترات من الزمن استطاع أفراد حكم الأمة وقيادتها الى سبيل المجد في ظل النظام الاستبدادي الصميم — لا يمكن الارتكان على هذا لتبرير صلاحية النظام الاستبدادي دون غيره في بعض الجماعات . وثبت لنا أن أوسع النظم النيابية لا يتعارض مع النظام الملكي وأن الجمع بين النظام الملكي والنيابي هو المثل الأعلى لنظام الحكم الرشيد في كثير من البلاد وأن الحركة الجمهورية سواء كانت في آسيا أو أوروبا إنما هي حمى سياسية نمت جراثيمها في نظم الحكم السيئة غير القائمة على أن « الأمة مصدر السلطان » . فإذا علمنا هذا أدركنا ما للعناية بوضع الدستور من الخطورة والأثر العظيم . فإذا وزع الدستور السلطان توزيعاً يمتنع معه استبداد بالأمة من أي نوع ويقرر سيادتها ويضع النظم الصريحة لتلافي استبداد الأحزاب والطوائف الغالبة ضمنّت الجماعة

السلام في الداخل وضمنت منه حد كبير الرخاء والقوة

ليس من غرضي أن أبسط هنا الدستور بسطاً وافياً فان هذا وحده يقتضي مجلداً ضخماً وانما أرمي الى الإشارة اليه اجمالاً . وهو كما عرفه ديسى مجموع القواعد التي تؤثر مباشرة أو من طريق غير مباشر في توزيع سلطان الدولة وممارسته « وكما عرفه وولس « مجموع المبادئ التي تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها »

وقيام الدستور المبني على أن « الأمة مصدر السلطان » لازم لتقليل الاحتكاك بين الهيئة الحاكمة والمحكومين لزوم العقود والقانون في المعاملات اليومية بين الأفراد بل أشد لزوماً . فقواعد الدستور تكون في مجموعها هيكلًا مقدساً يفرع اليه في خلافات إذا لم تسو على مقتضاه تولد عنها القلق والتدمير والشك ونمت جرائم الثورات المدمرة وسادت الفوضى وانزوى النظام

وإذا قررنا هذا فلسنا ندعي أن الدستور ضمان أكيد لعدم افنيات الهيئة التنفيذية على الحقوق العامة ولكننا نقرر أنه إذا كان الشعور القومي حياً حساساً خشي الحكم جرحه بمخالفة دستور البلاد عمداً

روى أنه حصلت مشادة فيما بين سنة ١٨٦٠ و ١٨٦٥ بين ملك بروسيا متأثراً بمشورة البرنس بسمارك وبين مجلس النواب وهي تصلح مثلاً على عدم وجود الضمان لتنفيذ نصوص الدستور إذا ما اعتدت عليه السلطة التنفيذية . أراد الملك البروسي اعتماد النفقات الحربية فاعترضه المجلس

فلاستعمل حقه فى حله وحله وأعيد الانتخاب وتشكل مجلس جديد . لكن المجلس الجديد أبى على الملك الاعتماد كذلك فالتجأ هذا الى مجلس الأعيان وحصل على مصادقته ونفذ قراره ضاربا بمعارضة المجلس الأول عرض الحائط . احتج المجلس بالضرورة ولكن احتجاجه ذهب مع الريح ووقفت المسألة عند ذلك الحدا !

تلك مشادة جرت رغم وجود الدستور المسطور فكيف إذا لم يكن هناك دستور . على أنا لا نعلم حادثاً يشبه هذا فى تواريخ الأمم الحديثة الراقية <sup>(١)</sup> ولو أن بروسيا كانت أقل رزانة لأفضت المسألة الى قيام ثورة كان يكون وراءها من الأخطار ما وراءها ، وفى تاريخ إنجلترا المثل على ذلك

ارتأى الملك شارل الأول فرض ضريبة وشرعوا يجبرونها . ولم يكن أقرها مجلس العموم . فلما كان دور التنفيذ أبى بعض الافراد دفعها لأنها لم تقرر بالطريقة التى قررتها الأمة فعوقب بصرامة متناهية أثارت سخط الأمة الإنجليزية الحريصة على حريتها وسأقت الى حرب أهلية كانت نتيجتها شطر الأمة شطرين والحكم على الملك بالاعدام !! كانت المشادة عنيفة وكان قصاص الأمة فظيماً قاسياً شنيعاً ولكن أصل البلاء

---

(١) ما كنا نتوقع ونحن نكتب هذا أن مصر ستكون شر مثل على هذا فقد اعتدى على دستورنا الوليد سنة ١٩٢٥ ذلك الاعتداء القاسى الذى جرح الروح النيابية والعزة القومية جرحاً بليغاً بتعطيل حياتنا النيابية تعطيلاً لا يتفق مع روح الدستور

عدم احترام ارادة الأمة والاعتداء على الأوضاع المتفق عليها والازدراء بحرية الأفراد . فالحكومات تقاديا من وقوع هذا أو ما يقرب منه تتجنب خرق قواعد الدستور عمداً جهرة

ومن الممكن وضع ضمان كالضمان الذي قرره القضاء الأمريكي وهو حقه في تفسير نصوص الدستور . فعلى هذا المبدأ صار للمحاكم الأمريكية من زمن بعيد حق إلغاء أى تدبير من جانب الهيئة التنفيذية يخالف نصوص الدستور وبذا تمتنع أى مشادة من ذلك النوع العنيف الخفيف لأنه إذا اعتدت السلطة التنفيذية أو اعتدت الهيئة التشريعية على الدستور فلائى انسان يمسسه الاعتداء أن يلتجئ الى القضاء ولهذا أن يحكم بأن العمل غير دستورى وأنه لاغ . هذا ضمان عظيم من غير شك ولكن الضمان الأعظم حرص الأمة على حقها وحبها للحرية

ولا تجترئ الحكومات عادة على خرق قواعد الدستور جهرة الا إذا كانت الأمم مستكيننة أو كانت الحكومات فى الواقع استبدادية فى شكل نيايية اما لا بتلاع الزعامة المستبدة شخصية النواب فى المجلس أو بالسيطرة على المطبوعات من طريق احتكار التحرير أو الهيمنة عليها بوجه من الوجوه . والصحف ذات تأثير كبير على الجمهور

والدستور المسطور كما قلنا وإن كان لازماً لا غنى عنه لا يقوم إذا لم تكن الأمة حريصة على رعايته وحراسته بعدم السماح للسوابق المرتكزة على الاستبداد بالقرار فان للسوابق والتقاليد سلطانا يكاد يعادل سلطان الدستور المسطور . ليس فى الدستور الانجليزى المكتوب مثلاً

ما يلزم الوزارة بالاستقالة إذا لم تحصل على ثقة من غالبية البرلمان في مشروع من مشروعاتها . لكن تقاليدھا البرلمانية توجب ذلك ولا نعلم وزارة اجترأت على مخالفة تلك التقاليد لأنها تعلم شدة حرص الشعب وغيرته عليها . لذلك تخلت حكومة المحافظين منذ عهد قريب لحكومة من العمال تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية غير المكتوبة . وإذا لم تكن لجماعة من الجماعات تقاليد دستورية كانت عنايتها بوضع دستورھا المكتوب أولى وألزم ولھا من تجارب الغير ومن علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة خير مرشد ومعين لأخراج دستور قابل للتطور من يقبل التبديل الهادى الذى تلمیہ التجربة ومقتضيات الأحوال

نعم ينبغى أن يكون الدستور فى مأمن من التعديل والتجوير تبعاً لمتوجات العواطف الوقتية الطائشة ولكننا لهذا عينه ندعو الى تقرير كون « الأمة مصدر السلطان » فى جملة الدستور وتفاصيله كما ندعو الى جعل تعديله ممكناً من غير هزات عنيفة . وليس هذا يعنى أنا نقول بتعديل القانون الأساسى كما يعدل أى نص من نصوص القانون الخاص ولكننا نريد أن لا يحرم الدستور بالمبالغة فى تقييد سبل التبديل التطور الذى يستلزمه الرقى والتجربة

يتم تغيير الدستور الفرنسى باجراءات عادية كما تعدل مادة من مواد القانون التجارى مثلاً . وعلى النقيض من ذلك يستلزم تغيير الدستور بالولايات المتحدة موافقة ثلثى أعضاء المجلسين أو باقتراح ثلثى الهيئات التشريعية لمختلف الولايات وموافقة ثلاثة أرباع تلك الهيئات . فاذا علمنا

كثرة عدد الولايات المكونة للاتحاد أدركنا مقدار صعوبة التعديل .  
غير أنه يلطف من آثار ذلك الجود حق القضاء هناك في مراقبة تنفيذه  
والقضاء كما نعلم يتأثر بالتطور الاجتماعى والتغيرات الاقتصادية والنفسية  
والخلقية . ليست العقلية الأمريكية ولا الحياة الاقتصادية ولا حالة  
العلوم والفنون بأمريكا اليوم كما كانت يوم وضع دستور الاتحاد ولم يكن  
في وسع بناء أمريكا الحديثة أن يستشفوا هذا التقدم المدهش . فتفسير  
القضاء بالعقلية المصرية والروح المصرية رغبات واضعى دستور الولايات  
المتحدة الأمريكية يضمن الانتفاع بالتطورات ويمجد مخرجا فى الأزمان  
غير الثورة وغير اهمال الدستور . فكلما التساهل المفرط فى تعديل  
الدستور والتصعب المفرط فى تغييره ليماشى التطور خطأ لأنهما يحرمان  
الجماعة مسيرة روح العصر . ومن رأينا أن من الممكن إيجاد حالة وسط  
بتسهيل طريقة التعديل فى كل ما لا يتعلق بنظام الحكم وحرية الأفراد  
ونظام الوراثة ( فى النظام الملكى ) وتقييد تعديله فيما يتعلق بهذه تقييداً  
يحميها من النزعات الوقتية والأغراض الحزبية والدسائس الخارجية .  
أما جمود الدستور أو جعل تعديله موقوفا على رغبة أحد أركان الدولة فيسوق  
الى احدى نتيجتين كلتاها تعمل على تقويض النظام الاجتماعى :

الأولى اهمال النصوص التى لا تلائم التطور أى اهمال النصوص القديمة  
والثانية أحداث ثورة عنيفة للوصول الى التعديل . أما الأولى فتعمل على  
الخط حتما من قيمة الدستور وهيبته فتغرى على عصيان القوانين الأخرى  
أو عدم احترامها لأنه إذا كان الدستور أساس الحكم غير مرعى الجانب

فلن يعتبر الناس عصيان القانون العادى أمراً خطيراً. وإذا ما ضاعت حرمة القانون في بلد تعرض للفوضى والخراب . وأما الثانية وهي ركون الأمة للثورة للتخلص من النصوص التي لا تتفق مع روحها أو تعوق نهوضها أو تتعارض مع مصالحها وتحول بينها وبين تحقيق أغراضها والاستمتاع بحريتها فتجبر حتما إلى الاضطراب والقلق العام وتهدد أمن الناس وحريتهم زمناً قد يكون طويلاً وقد تقسم الأمة على نفسها فتخسر من غير شك . ونعتقد أن روسيا امبراطورية الامس العظيمة التي كانت تخشى بأسها أقوى الدول لم تكن لتنساق إلى تلك الفوضى لو لم يكن أساس الحكم فاسداً ونظامه جامداً عسير الإصلاح بالطرق السامية . حاول المصلحون من رجالها تعديل نظام الحكم القديم فكان نصيبهم الاضطهاد والتشريد والقتل وكانت وسائل القمع الظالمة تذكي في صدور الشعب نار الحقد والبغضاء وتبث في النفوس روح الثورة المدمرة حتى اذا ما وجدت الأمة فرصة للتخلص من الظلم والاستبداد هبت على ذلك النظام فدكته دكا صالحه وطالحه وغدت فريسة للفوضى الخلقية والاقتصادية والاجتماعية تعاني اليوم من آثارها ما تعاني

وهذه بريطانيا العظمى قد وفقت من أقدم العصور إلى تقييد سلطة الحكومة وتقرير سيادة سلطان الأمة فاطرد سيرها بخطى ثابتة إلى الأمام فاذا ما رأت عدم صلاحية مبدأ دستوري عدلته دون معارضة من ملوكها أو غيرهم حتى أصبح نظام الحكم فيها مضرب المثل في المتانة والسلامة وهي ملكية يكاد أهلها يقدسون ملوكهم . وما دامت سلطة

الأمة مقدسة ومصونة بدستور البلاد وكان الدستور بحيث يتطور ويرتقى  
ويتهدب بتطور الأفكار وتهذيبها فإن البلاد تخطو دائماً الى الامام سواء  
كانت ملكية أو جمهورية . وما دام النظام النيابي الديمقراطي هو  
الأساس فلا خوف من الوقوع في الثورات والأزمات الداخلية والنفوضى  
ونتائج الانقسام . واذا كان لابد من وضع دستور فمن الذى يتولى  
وضعه ؟ اذا كانت الأمة مصدر السيطان فالبداهة تنادى بأنها يجب أن  
تضع الدستور وهو « مجموع المبادئ التى تقوم عليها سلطة الحكومة  
وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها » . كانت الأمة قبل أن تكون الحكومة  
فالمنطق السليم لا يجد سبيلاً للتردد فى الحكم بأن هذه الأمة هى التى  
تضع الحدود التى يجب ألا يتعداها من فوضت اليهم حكمها وتصريف  
شؤونها . أما أن هؤلاء يضعون لانفسهم قواعد وقيوداً فما لا يقبله عقل  
سليم نزيه وخاصة اذا اعتبرنا أن وجوه الصواب تدرك أكثر اذا بحثها  
أناس متفاوتو المدارك والأمال والمبادئ فى جو هادئ . وخير وسيلة  
للتعبير عن ارادة الأمة فى مثل هذه الحالة أن تنتخب جمعية وطنية تضع  
مشروع الدستور

قد يقال أنه اذا كان بالبلاد ملك له السلطة الشرعية وكان يوزع تلك  
السلطة كما يشاء قبل أن يكون للبلاد دستور حر منتظم فمن عدم اللياقة  
أو كما يعبرون من الخروج على العرف والمألوف أن لا يكون الدستور  
منحة منه . ومع أنى لا أرى وجهاً لتسمية الدستور الذى يقرر سلطة  
الأمة منحة بل أسميه تطوراً فى سبيل الحكم الرشيد فانى لا أدري

كيف لا يتحقق ذلك المبدأ مبدأ المنحة في دعوة جمعية وطنية يخلوها صاحب العرش حق وضع الدستور . ان المبدأ يتحقق حتما ما دام التشكيل ذاته بأمر منه

ليس الدستور بالأمر البسيط فتراعى المجاملات والخواطر في مبادئه وكيفية وضعه ولكنه أساس بناء الجماعات وسعادتها ورخائها ومن الحكمة أن يكون الأساس متيناً . ان الدستور تقوم عليه ( ١ ) سلطة الحكومة و ( ٢ ) حقوق المحكومين و ( ٣ ) علاقتهم بها . ولهذا يجب : ( ١ ) أن تكون نصوصه صريحة خالية من اللبس حتى لا تكون هناك جرائم يتولد منها سوء التفاهم ( ٢ ) أن يكون قابلاً للتعديل حتى يتطور معنى ومبنى بلا عنف ولا ارتباك . ويكفى أن تحاط النصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وضمان الحرية الشخصية ونظام الحكم والوراثة ( في النظام الملكي ) بما يقيها شر خطر العواصف الوقتية الهوجاء الجامحة حتى يكون للنظام من القرار ما يساعد على النمو المطرد ( ٣ ) أن لا يكون التعديل متوقفاً على رأى النواب وحدهم أو الهيئة التنفيذية العليا وحدها ( ٤ ) أن يوضع فيه أساس قانون الانتخابات فان هذا القانون روح النظام النيابي واذا لم يوضع أساسه في الدستور أمكن أن يتذرع الى تغييره بشتى الأسباب لتشكيل حكومة نيابية في الشكل فقط بتأثير الهيئة التنفيذية المستبددة وبخاصة في البلاد غير العريقة في الديمقراطية ( ٥ ) أن توضع حدود للمزايا التي يتمتع بها أعضاء المجلس حتى لا تدفعهم الانانية والضعف الانساني الى الاسراف على حساب الأمة . وأخيراً وأهم من هذا كله

(٦) أن تبين وتحدد الأحوال التي يصبح فيها حل مجلس النواب وسلطة الهيئة التنفيذية العليا في الايقاف والحل . ومن المحكمة على كل حال أن يكون الدستور بحيث يقرر الحرية الشخصية ويحميها ويمنع استبداد أى ركن من أركان الدولة بالآخر ويساعد على سير ادائه دون احتكاك خطير . ولا يكون هذا الا بوضع ضمانات وافية صريحة تكفل غل يد السلطة التنفيذية اذا ما حدثتها النفس بالاعتداء على ما يقرره الدستور من حقوق الدولة اذن تحكم بواسطة الحكومة طبقاً للقانون الأساسى أو الدستور الذى تضعه الأمة لنفسها ويبين فيه نظام الحكم وشكل الحكومة . وقد أشرنا الى أن للتقاليد سلطانا يقيد الجماعة لدى اختيار الشكل . والنظام النيابى نظام تدعو اليه الفطرة البشرية ويوحى به المنطق الانسانى السليم . وأدوات الحكم هى هيئات تصوغ ارادة الدولة وهيئات تقضى بماهىة هذه الارادة وبكيفية تطبيقها عند الخلاف وهيئات تنفذ هذه الارادة

وسنتناول الكلام فى الجزء الثانى على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأثرها فى النهوض بالجماعات وتحقيق الغرض المشترك منها وهو الحياة الطيبة

